

25 July 2017

Arabic

Original: English*

الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية

المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

الغردقة، ١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الخامس والعشرون
لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الخامس والعشرون لرؤساء

الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

- ١ - اعتمد الاجتماع الخامس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونليفا)، أفريقيا، الذي عُقد في الجزائر العاصمة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبيّنة أدناه.
- ٢ - ووفقاً للممارسة المتبعة، أُحيل التقرير عن الاجتماع الخامس والعشرين إلى الحكومات الممثلة في تلك الدورة. وأُرسل إلى الحكومات في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ استبيان بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة في ذلك الاجتماع، وطلب منها الرد عليه في أجل أقصاه ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.
- ٣ - وقد أُعدَّ هذا التقرير بناءً على المعلومات المقدّمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة أو المكتب) من الحكومات رداً على ذلك الاستبيان. وقد وردت حتى ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧ ردود من حكومات بروندي والجزائر والسنغال وسيراليون وغانا وكينيا ومدغشقر ومصر ونيجيريا. ولعل الدول الأعضاء التي لم تُدرج

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/27/1



ردودها في هذا التقرير لأنها وردت بعد ذلك التاريخ تود تزويد الاجتماع بمعلومات عن تنفيذ التوصيات في إطار البند المعني من جدول الأعمال.

ثانياً- ردود الدول الأعضاء على الاستبيان

المسألة الأولى: وضع استراتيجيات فعّالة للتصدّي للتجارة بالقنب

التوصية ١

٤- أوصيَ بأن تُحثَّ الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية محدّدة تحديداً جيّداً من أجل التصدّي لزراعة المحاصيل غير المشروعة محلياً، وخاصة القنب، وللعوامل التي تدفع إلى استمرار زراعتها، إن هي لم تفعل ذلك بعد.

٥- وأفادت الجزائر بأن هذا الجانب لم يدرج في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدّرات وإدماها لأنها ليست بلداً منتجا للمخدرات.

٦- وأشارت بروندي إلى أن لديها استراتيجية وطنية قائمة وأنها قد أنشأت وحدة لمكافحة المخدّرات مسؤولة عن الأنشطة المضطّعة بها على الصعيد الوطني.

٧- وأشارت مصر إلى أن استراتيجيتها لمكافحة المخدّرات تشمل إجراءات رامية إلى مكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة. وتنفذ مصر أربع حملات كل سنة ترمي إلى القضاء على محاصيل المخدّرات وإتلافها بالتنسيق مع القوات المسلحة.

٨- وأشارت غانا إلى أنها لم تتخذ أيّ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

٩- وفي كينيا، ينص قانون (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٤ على مراقبة زراعة القنب وبيعه واستهلاكه. وأنشأت الحكومة أجهزة لمعالجة مشكلة المخدّرات، تشمل الهيئة الوطنية لحملة مكافحة تعاطي الكحول والمخدّرات، ووحدة الشرطة لمكافحة المخدّرات والمجلس المعني بالصيدلة والسموم.

١٠- وتعزم مدغشقر المضي قدماً، رهنا بتوافر موارد كافية، في إجراء مسح للمناطق المشمولة بزراعة المحاصيل غير المشروعة مع تحديد المحاصيل البديلة، والأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل منطقة.

١١- وأشارت نيجيريا إلى خططها الرئيسية الوطنية لمراقبة المخدّرات ٢٠١٥-٢٠١٩ (الفروع ٣-١-٥) وإلى خطة العمل التنفيذية من أجل مكافحة زراعة القنب. ولاحظت نيجيريا أن العوامل الدافعة إلى زراعة القنب تشمل الفقر والبطالة، وطلب المتعاطين على القنب، والأرباح المتأتية من بيع القنب وعدم التربح من المحاصيل البديلة.

١٢- وتنص الخطة الاستراتيجية الوطنية للسنغال على تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة. وتشمل تلك التدابير برامج للتنمية البديلة تهدف إلى تشجيع مزارعي القنب على زراعة محاصيل تجارية مشروعة.

١٣- ولدى سيراليون مشروع استراتيجية لمكافحة زراعة القنب، توجد أجزاء منها في طور التنفيذ. وتأمل الحكومة في صياغة سياسة وطنية لمراقبة المخدرات عما قريب، تتضمن استراتيجيات محدّدة لمكافحة القنب (بما في ذلك تدابير استراتيجية وتنفيذية وتكتيكية والتنمية البديلة)، ولمنع تسريب السلائف.

التوصية ٢

١٤- أوصيَ بأن تُشجّع الحكومات على بذل جهود من أجل إجراء حوار مفتوح ومباشر مع المزارعين بشأن استبدال المحاصيل وما يتصل به من برامج لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية، بغرض إقناعهم بفوائد زراعة المحاصيل المشروعة كبديل عن زراعة القنب.

١٥- وأكدت الجزائر أنّ هذا الجانب لم يُدرج في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وإدماها لأنها ليست بلدا منتجا للمخدرات.

١٦- وأفادت بوروندي بأنّ الغالبية العظمى من المخدرات في البلد تأتي من الدول المجاورة وأنه ليس لديها أيّ برنامج رسمي للاستعاضة عن زراعة القنب بزراعة محاصيل مشروعة.

١٧- وأفادت مصر بأنّ حكومتها قد اضطلعت بجهود كبيرة لدعم التنمية البديلة والمستدامة والاضطلاع بالمشاريع الاقتصادية الضرورية لضمان سبل المعيشة للمجتمعات الريفية.

١٨- وأشارت غانا إلى أنّها لم تتخذ أيّ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

١٩- وفي كينيا، اضطلعت الحكومة بأنشطة لإذكاء الوعي في أوساط المزارعين بالآثار الضارة للقنب.

٢٠- وأبلغت مدغشقر أنّه ليس لديها بعد موارد لإجراء مسح للمناطق المشمولة بزراعة المحاصيل غير المشروعة، بالنظر إلى موقعها النائي.

٢١- وأفادت نيجيريا بأنّ حواراً مفتوحاً ومباشراً يجري مع المزارعين بشأن استبدال المحاصيل من خلال منتدى المزارعين التفاعلي وأنّ هناك دراسة استقصائية جارية بشأن زراعة القنب.

٢٢- وأفادت السنغال بأنه منذ أوائل الألفية الثانية، ما برحت تتخذ إجراءات تستهدف مزارعي القنب في منطقة نيايس، وأنّ برنامج استبدال المحاصيل توقف بسبب نقص الموارد المالية. وتخطط السنغال لمشاريع في منطقة كازامانس، حيث يعمل مزارعو القنب، في إطار خططها الاستراتيجية الوطنية.

٢٣- وأشارت سيراليون إلى أنّ النهج المذكور في هذه التوصية يندرج ضمن مشروع الاستراتيجية، المشار إليه في الفقرة ١٣، لمكافحة زراعة القنب. وهذه الاستراتيجية لم تنفذ بعد، إذ يجري حالياً التركيز على التدابير التنفيذية والتكتيكية.

التوصية ٣

٢٤- أوصي بأن تبذل حكومات المنطقة جهداً إضافياً في تشجيع ودعم سلطات إنفاذ القانون لديها لتطوير وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على تقديم المعلومات ودعم التحقيقات والتنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد الوطني، بهدف التصدي بفعالية لعمليات الاتجار والجريمة المنظمة.

٢٥- ولاحظت الجزائر أن هذا التعاون قد أسفر على الصعيد الإقليمي عن وضع إطار للعمل المتضافر في المغرب العربي عزز التعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون في بلدان المغرب العربي، فضلاً عن استراتيجية للتعاون الإقليمي لمكافحة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وفقاً للتوصيات الصادرة عن اجتماع مجلس وزراء الداخلية لدول اتحاد المغرب العربي، الذي عقد في نواكشوط في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٢٦- وعلاوة على ذلك، أشارت الجزائر إلى القيام، على الصعيد الثنائي، بإنشاء إطار للعمل المتضافر والتعاون المتواصل بالشراكة مع تونس وليبيا في إطار لجان التعاون الجمركي الثنائية، يشمل ضوابط أكثر صرامة على مختلف أشكال التهريب بين البلدان المعنية، وإلى أن التعاون الدولي قد أسفر عن التوقيع على اتفاقات مساعدة متبادلة دولية بين المديرية العامة للجمارك الجزائرية والسلطات الجمركية من ٢٠ بلداً شريكاً. وتنص الاتفاقات على تقديم المساعدة والتعاون في التحقيق في الجرائم الجمركية والمعاقبة عليها.

٢٧- وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الجزائر بأنها كانت قد استعانت بالأدوات التي توفرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة هذا النوع من الجرائم (تعميم تحذيرات الإنتربول وإشعاراتها بشأن الاتجاهات في أساليب عمل الجماعات الإجرامية). ويضطلع المكتب المركزي الوطني للإنتربول في الجزائر، التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، بمهمة رئيسية تتمثل في تبادل المعلومات عن أساليب العمل التي تتبعها الجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات. وتبذل الجزائر قصارى جهدها للتعاون والتنسيق مع جميع الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات.

٢٨- وأشارت بوروندي إلى أنها ما فتئت تنخرط في التعاون الثنائي والإقليمي وكذلك العمل المشترك مع أعضاء منظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا.

٢٩- وتتبادل الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر المعلومات مع نظرائها في بلدان أخرى من أجل كبح تهريب المخدرات وتشديد الضوابط في الموانئ البحرية والمطارات.

٣٠- وأبلغت غانا أن هيئة مراقبة المخدرات لديها بصدد توقيع مذكرات تفاهم مع بعض البلدان في غرب أفريقيا، وذلك بهدف التشجيع على الدعم في مجال التدريب وتبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات والتجارب.

٣١- وما برحت الحكومة الكينية تدعم مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق تسليم المشتبه فيهم من تجار المخدرات وتدمير سفنهم. وأنشأت الحكومة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ فرقة عمل متعددة الأجهزة بشأن القضاء على الاتجار بالمخدرات وتعاطي المواد المخدرة بغرض تعزيز تنسيق

استراتيجيتها لمكافحة المخدرات. والهدف الأساسي لفرقة العمل هو كشف شبكات الاتجار بالمخدرات في البلد وتحديد سماتها. وما فتئت كينيا تقوم بدور نشط في تنفيذ البروتوكول المتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة شرق أفريقيا، وفي اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونليا) ومع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في تعزيز الروابط الإقليمية ودون الإقليمية.

٣٢- وأشارت مدغشقر إلى أنها تتعاون مع جميع البلدان، وأنها وقّعت اتفاق تعاون مع موريشيوس.

٣٣- وأفادت نيجيريا بأنها أقامت علاقات مع بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت في داكار في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وفي كوتونو في حزيران/يونيه ٢٠١٦ أنشطة تدريبية لفائدة ضباط من مجموعة مختارة من المطارات ونقاط التفتيش الحدودية البرية.

٣٤- وأشارت السنغال إلى أن خطة العمل الإقليمية من أجل التصدي لتفاهم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي أفضل إطار للتعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهناك تواصل متواتر فيما بين الأجهزة الوطنية من خلال المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول. بمساعدة المنظومة العالمية للاتصالات الشرطة I-24/7. وتستخدم عدة فرق عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات شبكة الاتصال CENcomm التابعة لمنظمة الجمارك العالمية في إطار مشروع التخاطب بين المطارات.

٣٥- وأفادت سيراليون بأن لديها هيكلًا متطوراً في شكل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي أنشئت في عام ٢٠١٠ في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، استفادت الوحدة من التعاون القوي على الصعيد الوطني مع ١٤ جهازاً وتعاونت مع الوحدات المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية في غينيا-بيساو وليبيريا. وعلاوة على ذلك، وقّعت سيراليون، في غضون السنتين الماضيتين، وبرعاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ثلاثة بروتوكولات عملية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، تشمل مجالات من قبيل تقديم المعلومات والاستخبارات، والعمليات المشتركة والمساعدة القانونية المتبادلة.

التوصية ٤

٣٦- أوصي بأن تضع الحكومات استراتيجيات شاملة ترمي إلى تقليص الطلب على المخدرات وتضمن توعية الناس، وإجراء بحوث، وصياغة سياسات، وتوفير العلاج وإعادة التأهيل، وذلك بغرض التصدي للتحدي الذي يمثله الاستخدام غير المشروع للقنب، خاصة في صفوف الشباب.

٣٧- وأبلغت الجزائر بأنها قد وضعت استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ونفذتها. وقد أُجريت في إطار هذه الاستراتيجية أنشطة مختلفة للتوعية بأخطار المؤثرات العقلية، مثل الحلقات الدراسية، وجهود الوقاية من خلال مختلف الجمعيات ومصالح الشرطة، ودورات التوعية في المدارس، وحملات الدعاية في وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني، ودليل للوقاية

والحملات الإعلامية. ونظرا إلى الأهمية التي توليها الجزائر للرعاية الصحية لمتعاطي المخدرات، ينفذ البلد برنامجا وطنيا طموحا لإنشاء مراكز وسيطة لعلاج الإدمان، يعمل ٤٠ مركزاً منها بالفعل، ومراكز إزالة السممية التي يجري التعريف بوجودها وخدماتها. وتوفر الجزائر التدريب للأطباء بإحداث تخصص طب الإدمان في كلية الطب في الجزائر العاصمة. وأخيراً، أحدثت الجزائر العلاج الإبدالي بالمواد الأفيونية في النظام الوطني للرعاية الصحية.

٣٨- وأشارت بوروندي إلى أنها تعقد بانتظام حلقات دراسية للتوعية بأخطار المخدرات.

٣٩- وتتضمن استراتيجية مصر لمكافحة المخدرات عنصراً بشأن خفض الطلب وإنشاء إدارة للتوعية والاتصال من أجل تبادل المعلومات مع هيئات خفض العرض. وشاركت الإدارة في اجتماعات ومحاضرات عُقدت بالتعاون مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي والمجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، بغية التوعية بالخطر الذي تشكله المخدرات في صفوف الشباب.

٤٠- وأشارت غانا إلى أنها لم تتخذ أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

٤١- وتطبق كينيا علم الوقاية، من خلال هيئتها الوطنية لحملة مكافحة تعاطي الكحول والمخدرات، من أجل تعزيز قدرات المهنيين وتنفيذ برامج محلية تستهدف الأطفال والشباب والآباء والمجتمعات المحلية. وخصصت الحكومة أموالاً لتطوير ١٣ مركز علاج في المقاطعات من أجل زيادة إمكانية حصول السكان على الخدمات العلاجية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أطلقت الحكومة بروتوكولات علاج وطنية للأشخاص ذوي الاضطرابات المتصلة بتعاطي المخدرات.

٤٢- وتركز بعض الأنشطة في إطار الخطة الرئيسية الوطنية لمراقبة المخدرات في مدغشقر على قضايا ذات صلة بهذه التوصية. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال الوقاية تعزيز أنشطتها التي تستهدف الشباب، وذلك بتنسيق من اللجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق مكافحة المخدرات.

٤٣- وأشارت نيجيريا إلى خططها الرئيسية الوطنية لمراقبة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وبرامجها التي يدعمها الاتحاد الأوروبي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٤- وتخصص السنغال أسبوعاً كاملاً كل عام من أجل حشد الجهود والتوعية بمشكلة المخدرات في جميع أنحاء البلد. وينظم هذا النشاط بقيادة أجهزة إنفاذ القانون، وسلطات الصحة العامة، والمجتمع المدني وجهات معنية أخرى.

٤٥- وأشارت سيراليون إلى أن مستوى تخفيض الطلب وتوعية الناس والعلاج وإعادة التأهيل عند الحد الأدنى، وإلى أنه، بالرغم من عدم وضعها أي استراتيجية في تلك المجالات، من المتوقع أن تشملها السياسة الوطنية لمراقبة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشريعات المتعلقة بمراقبة المخدرات في سيراليون تنص على عقوبات على حيازة القنب، وإن كانت خفيفة مقارنة بالعقوبات على حيازة مخدرات أخرى. ولذلك، يجري اعتقال متعاطي القنب بدلاً من معالجتهم. وهذه المسألة قيد الاستعراض حالياً في سيراليون.

المسألة الثانية: تدابير مراقبة الحدود والوسائل الأخرى للحد من تهريب المخدرات

التوصية ٥

- ٤٦- أوصى بأن تدعم الحكومات التعاون الإقليمي فيما بين أجهزة إنفاذ القانون في أفريقيا وتعزيزه فيما يتعلق بتبادل المعلومات، والتجاوب مع طلبات التحري وما يتصل بها من مساعدة، والتعاون في إطار عمليات منسقة ضد الاتجار بالمخدرات.
- ٤٧- وأفادت الجزائر بأنها بادرت بإنشاء آلية الاتحاد الأفريقي الإقليمية للتعاون بين أجهزة الشرطة (أفريبول) وشاركت فيه بنشاط، وقد انعقدت أول جمعية عامة لها في الجزائر العاصمة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. واحتفلت الجمعية بالإنطلاق الفعّال للمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة عقب اعتماد نظامها الأساسي في الدورة العادية الثامنة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وجرى مناقشة مشروع النظام الداخلي للجمعية العامة واللجنة التوجيهية خلال الدورة. وتولى أعضاء اللجنة التوجيهية لأفريبول مناصبهم، وحُددت الأطر العامة للتعاون بين مؤسسات الشرطة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.
- ٤٨- وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الجزائر بأن أقسام الشرطة العلمية والتقنية لديها توفر التدريب منذ عدة سنوات في مجالات العلوم الجنائية (المتفجرات وكشف المخدرات والتقنيات الخاصة بمسرح الجريمة) لصالح ضباط الشرطة، ومن بينهم كبار الضباط، من بلدان أخرى.
- ٤٩- وأشارت بوروندي إلى أنه جرى تبادل معلومات من خلال الإنترنت ومنظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا، وكذلك مباشرة مع بلدان أخرى في أفريقيا.
- ٥٠- وأشارت مصر إلى تبادل معلومات واستلام طلبات للتحقيق من خلال الإنترنت ووكالات إقليمية بشأن مسائل متصلة بتهريب المخدرات.
- ٥١- وأبلغت غانا أن هيئة مراقبة المخدرات لديها بصدد توقيع مذكرات تفاهم مع بعض البلدان في غرب أفريقيا، وذلك بهدف التشجيع على تقديم المعلومات والاستخبارات.
- ٥٢- وأشارت كينيا إلى تعاونها الوثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وجماعة شرق أفريقيا على تعزيز مراقبة المخدرات عبر الحدود.
- ٥٣- وأشارت مدغشقر إلى أنها قد تعاونت مع جميع البلدان، وأنها قد وقّعت اتفاق تعاون مع موريشيوس، وأنها تعاونت مع دائرة مكافحة المخدرات في كينيا.
- ٥٤- وأشارت نيجيريا إلى تقديم معلومات، واجتماعات، وإجراءات للتحقيق، من خلال مشروع التخاطب بين المطارات والإنترنت وبرنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة "CRIMJUST": تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠). وأشارت نيجيريا أيضا إلى الأنشطة المضطلع بها في إطار عملية سمك التنين ومبادرة Interflow، التي شملت تقديم معلومات استخباراتية.

٥٥- وفي السنغال، نُشرت وحدات مكافحة المخدرات على الحدود مجدداً، ويجري وضع الصيغة النهائية لمشروع، برعاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز العمليات المشتركة بين السنغال وغامبيا وغينيا-بيساو. وقد أقامت السنغال تعاوناً قوياً مع مالي مع إلقاء القبض على مهربي المخدرات على كلا الجانبين.

٥٦- وأشارت سيراليون إلى أن آليات التعاون في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا تتيح إطاراً جيداً للتعاون الإقليمي، وأنه يمكن الاستفادة منها على نحو أكمل. وأشارت سيراليون أيضاً إلى أن وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في البلدان التي لا تشملها البروتوكولات العملية المشار إليها في الفقرة ٣٥، مثل كوت ديفوار وغينيا-بيساو، في مراحلها التكوينية وأن البروتوكولات العملية ستشمل تلك الوحدات عندما يكتمل وضعها. وأشارت سيراليون أيضاً إلى أن التفاعل في منتديات مثل اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هولندا) مفيد في إقامة الصلات اللازمة لتقديم المعلومات والرد على طلبات الحصول على معلومات.

التوصية ٦

٥٧- أُوصيَ بأن تراجع الحكومات، على ضوء النمو الهائل في التجارة وأعداد المسافرين جواً وبراً وبحراً، وعلى ضوء الحاجة إلى تأمين حماية جيدة للحدود، استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بإدارة الحدود، وأن تفحص مستوى التعاون بين أجهزة مراقبة الحدود، وتُقيم مدى تطبيق الضوابط القائمة.

٥٨- وأبلغت الجزائر بأنها قد عززت التدابير الأمنية على حدودها، وأنها تقيم تلك التدابير بانتظام. وعلى وجه الخصوص، أشارت الجزائر إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي بين أجهزة إنفاذ القانون المتخصصة، وإلى أن قوات الدرك الوطني لديها قد شددت التدابير الأمنية. وقد أنشئت شبكة أمنية قوية على طول الحدود الغربية للبلد من خلال تعزيز المراقبة وتكييف تدابير إنفاذ القانون مع أساليب عمل المهربين، التي كشفتها قوات الدرك بفضل إجراء تحقيقات شاملة ونشر وحدات مختلفة.

٥٩- وأبلغت الجزائر أيضاً بأنه قد جرى توسيع وتحديث أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات لديها، بما يمكنها من تحسين مكافحة الجريمة العابرة للحدود، ولا سيما تهريب العقاقير المخدرة. وقد تمّ توسيع قواعد البيانات لمساعدة موظفي الخط الأمامي، وقد تمّ تدريب الموظفين المسؤولين عن الكشف على تقنيات مكافحة تهريب العقاقير المخدرة. وعلاوة على ذلك، وعلى الصعيد الوطني، أضيفت الصفة المؤسسية على التعاون وتبادل المعلومات بين الوكالات وكُرّس في بروتوكولات اتفاقات مبرمة مع مؤسسات أخرى، ومنها المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني، والمديرية العامة للضرائب وبنك الجزائر. وتعمل الجزائر على تعزيز جهودها من خلال نشر أفرقة للكلاب في الموانئ والمطارات بالإضافة إلى الكلاب المدربة على كشف المخدرات، المتاحة بالفعل عند نقاط التفتيش، وقدّمت التدريب إلى سائسي الكلاب.

٦٠- وأفادت بروندي بأنها قد أنشأت نظاماً للرصد والكشف على حدودها الدولية، وأشارت إلى تبادل المعلومات والخبرات بين قادة قوات حرس الحدود.

- ٦١- وأشارت مصر إلى أنه يجري تنفيذ هذه التوصية بالتعاون مع هيئة أمن الموانئ التابعة لوزارة الداخلية، وهيئة الجمارك التابعة لوزارة المالية.
- ٦٢- وأفادت غانا بأنها أنشأت مكتب فحص أمني في ميناء تيمبا في عام ٢٠١٥ من أجل تشديد الضوابط ومنع تهريب العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية عبر ذلك الميناء. ويحتفظ المكتب بسجل للمستوردين والمصدرين للرجوع إليه في المستقبل، في حال القيام بعمليات توقيف.
- ٦٣- وتستعرض الحكومة الكينية قانونها بشأن (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٤. وقد أُعدَّ مشروع قانون تعديل في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وعملية الاستعراض جارية. وأشارت كينيا إلى أن المادة ٥ ألف من قانون الجنسية والهجرة لديها تنص على إنشاء لجنة لتنسيق العمليات ومراقبة الحدود، تتألف من أجهزة رئيسية، مثل الوزارات المسؤولة عن الأمن القومي، والجمارك والهجرة، فضلاً عن دائرة الشرطة الوطنية ووكالة الاستخبارات الوطنية.
- ٦٤- وذكرت مدغشقر أنها تشرك قواتها البحرية في مكافحة المخدرات. وتعتقد اجتماعات مع موظفي الجمارك لإطلاعهم على المستجدات، واجتماعات دورية مع جميع أجهزة إنفاذ القانون بغرض تحسين أساليب عملها وتعزيز جهودها المبذولة. وقد طلبت مدغشقر من هيئات دولية توفير معدات التعرف على أنواع المخدرات، وعززت التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون، مثل الدرك والشرطة والبحرية وهيئة الجمارك في نقاط الدخول إلى البلد (الموانئ البحرية والمطارات).
- ٦٥- وأشارت نيجيريا إلى تنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات في مطار لاغوس مورتالا محمد الدولي، وإصدار "إجراءات العمل الموحدة والمنسقة بشأن التوقيف والاحتجاز والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالسفن والأشخاص في البيئة البحرية لنيجيريا" في عام ٢٠١٦، ومركز معلومات الحدود في سيمي، واللجان المشتركة بين البلدان التي تتشاطر الحدود.
- ٦٦- وأفادت السنغال بأن مشروعاً هاماً بشأن إدارة الحدود يجري تنفيذه بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويجري تطوير نظام إدارة محوسب من أجل تتبع تدفقات الهجرة عند نقاط التفتيش الحدودية، وقد أنشئت وحدات مشتركة بين الوكالات، تعمل في مطار وميناء داكار.
- ٦٧- وأفادت سيراليون بأن لديها استراتيجية لإدارة الحدود، وأن سلطاتها تقوم بزيارات منتظمة إلى نقاط تفتيش المعابر الحدودية البرية الرئيسية من أجل ضمان تعاون قوي والتعاون فيما بين أجهزة مراقبة الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن الأمن في المطار الدولي الرئيسي قد تحسّن باستخدام مزيج من الخدمات التي تقدّمها شركات وطنية وشركات دولية خاصة متعاقد معها. وفي الوقت نفسه، ما زالت مراقبة الحدود البحرية تشكل تحدياً. وأفادت سيراليون بأنها قد اضطلعت بتقييم شامل لأوجه ضعف الحدود، شمل الحدود البرية والبحرية والجوية. وقد أصبح التقييم وثيقة مرجعية في سياق مختلف المبادرات في مجال أمن الحدود قيد النظر في البلد.

التوصية ٧

٦٨- أوصي بأن تنضم الحكومات إلى مبادرات التعاون الدولي مثل مبادرة "مشروع التخاطب بين المطارات" ومبادرة "برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية" لتحسين قدرات حماية حدودها، والاستفادة من أوجه التآزر الناتجة عن تلك المبادرات، والاستناد إلى الأسس التي توفرها تلك المبادرات من أجل إعداد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة بها لتيسير تبادل المعلومات والتعاون العملي.

٦٩- وأشارت الجزائر إلى أن المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد طلب منها المشاركة في مشروع التخاطب بين المطارات من أجل مكافحة تهريب المخدرات عن طريق الجو.

٧٠- وأشارت بروندي إلى إنشاء هيئة الطيران المدني لديها، مع ملاحظة أنها لا تشارك بعد في برنامج مراقبة الحاويات.

٧١- وأشارت مصر إلى أنها لم تتخذ أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

٧٢- وأفادت غانا بأنها تشارك في "مشروع التخاطب بين المطارات" منذ عام ٢٠١٠، وأن موظفيها الوطنيين ما فتئوا يستفيدون من الدعم في مجال التدريب والاستخبارات من خلاله.

٧٣- وأنشأت كينيا وحدة مشتركة لمراقبة الموانئ في ميناء مومباسا في إطار برنامج مراقبة الحاويات. وأشارت مدغشقر إلى أنها لم تتخذ أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

٧٤- وأشارت نيجيريا مرة أخرى إلى تنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات في مطار لاغوس مورتالا محمد الدولي، وإصدار "إجراءات العمل الموحدة والمنسقة بشأن التوقيف والاحتجاز والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالسفن والأشخاص في البيئة البحرية لنيجيريا"، في عام ٢٠١٦، ومركز معلومات الحدود في سيمي. وأشارت نيجيريا أيضا إلى الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج CRIMJUST، ومبادرة Interflow وعملية سمك التين.

٧٥- وأشارت السنغال إلى أن فرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات قد أنشئت في إطار مشروع التخاطب بين المطارات وأن وحدات المراقبة المشتركة بين الوكالات المنشأة في إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات قد أقيمت في ميناء دكار بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

٧٦- وأشارت سيراليون إلى أنها لم تنضم بعد إلى مشروع التخاطب بين المطارات أو برنامج مراقبة الحاويات، وأن المسألة قد نوقشت على مختلف المستويات، وأن وحدتها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ستسعى للتأكد من أنها مدرجة في جدول الأعمال الرفيع المستوى للنظر فيها وتنفيذها.

المسألة الثالثة: التحدّيات القضائية، بما فيها تباين التشريعات والعقوبات وقدرات الاستدلال الجنائي

التوصية ٨

٧٧- أُوصيَ بأن تكفل حكومات المنطقة أن سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون تدرك أهمية علوم الاستدلال الجنائي في سياق التحقيقات المتعلقة بالمخدرات، وأنها مدربة على جمع الأدلة الجنائية وحفظها وعرضها وعلى الحفاظ على تسلسل عهدة الأحرار، وذلك من أجل إنجاح الملاحقات القضائية ضد الجناة.

٧٨- وفي الجزائر، قدّمت وحدات الشرطة التقنية في جميع أنحاء البلد الدعم والمساعدة إلى المحققين عن طريق حفظ الأدلة المستقاة من مسارح الجرائم وعينات من المواد المضبوطة. وأُرسلت هذه العينات إلى المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام لإجراء التحاليل من أجل تقديم الدعم في مجال الاستدلال الجنائي لإجراءات التحري.

٧٩- وأشارت بوروندي إلى أنها قد أنشأت بالفعل إدارة للاستدلال الجنائي ضمن إدارة التحقيقات التابعة للنيابة العامة.

٨٠- وأشارت مصر إلى أنها تولي أهمية كبيرة لمشكلة المخدرات. وتوفر جميع الموارد المادية والبشرية اللازمة لهيئات مراقبة المخدرات، بما في ذلك للدورات التدريبية التي تجرى على الصعيدين الوطني والدولي. وفي مصر، تتولى السلطات المنفذة لوزارات الداخلية، والصحة، والزراعة، والجمارك مسؤولية الحفاظ على الأحرار تحت إشراف القضاء حتى تتخذ السلطات القضائية قراراً بإتلافها.

٨١- وفي غانا، يتلقى موظفو إنفاذ القانون تدريباً دورياً على جمع الأدلة وحفظها، والحفاظ على تسلسل عهدة الأحرار.

٨٢- وأنشأت كينيا مختبراً للاستدلال الجنائي في مقر مديرية التحقيقات الجنائية، غايته الرئيسية هي إجراء تحاليل جنائية في القضايا الجنائية، وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتدريب موظفيه على التعرف على المخدرات ومعالجة الأدلة.

٨٣- ولاحظت مدغشقر أنه ليس لديها أدوات الكشف اللازمة لتوفير الأدلة الجنائية. وتُجمع الأدلة عن طريق الملاحظة البصرية والتحقيقات اللاحقة. وقد توقف مختبر المخدرات الوطني عن العمل بسبب الافتقار إلى الموارد والموظفين المؤهلين.

٨٤- وأفادت نيجيريا بأن لديها وحدة للاستدلال الجنائي والرصد الكيميائي من أجل اختبار المواد المضبوطة والتحقق منها. كما أن لديها مركزاً للبيانات الاستخباراتية مسؤولاً عن استخراج البيانات من الهواتف وتحليلها، يساعد على الكشف عن المتجرين بالمخدرات من المستويين المتوسط والعالي.

٨٥- وفي السنغال، تم تزويد مختبر تحليل المخدرات بالمزيد من الأفراد والمعدات وأُجريت عملية توظيف محدّدة الهدف لتوظيف فنيين من أجل تحليل المنتجات المضبوطة.

٨٦- وكانت قدرات الاستدلال الجنائي من المتطلبات الرئيسية في سيراليون، التي تمكنت من بناء قدراتها في هذا الصدد في السنوات القليلة الماضية بفضل دعم المكتب في المقام الأول. وأصبح لسيراليون الآن مختبر للاستدلال الجنائي ما يرحّـم يقدم الدعم للتحقيقات. كما قام بتدريب أخصائيي تحليل أجروا تحاليل جنائية بشأن قضايا معروضة على المحاكم. وقد كان المختبر مفيداً في إنجاح الملاحقة في القضايا.

التوصية ٩

٨٧- أوصيَ بأن تتخذ الحكومات خطوات تكفل التأكد من أن أقسام علوم الاستدلال الجنائي، التي تقدّم الدعم لعمل أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات وأجهزة النيابة العامة والقضاء في الخط الأمامي بقيامها بالتحقيق مع الجناة وملاحقتهم قضائياً، قد حصلت على ما يكفي من تدريب وتمويل وتجهيز بالقدر الذي يؤهلها لأداء مهامها.

٨٨- وأشارت الجزائر إلى أن الدرك الوطني لديها يدير المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام. ويعمل في المعهد أخصائيون وخبراء في علم الإجرام يقدمون الدعم العلمي والتقني للمحققين في الميدان، ويجرون تحليلات وتقييمات في مختلف المختبرات استجابةً للطلبات الواردة من السلطة القضائية.

٨٩- وأفادت بوروندي بأن لديها دائرة للاستدلال الجنائي، إلا أن تلك الدائرة لم تدخل بعد مرحلة التشغيل الكامل وأن موظفيها في حاجة إلى بناء القدرات من حيث إنه يلزم توفير المعدات المناسبة لهم.

٩٠- وفي مصر، يجري تنفيذ هذه التوصية من خلال دورات تدريبية متخصصة لموظفي إنفاذ القانون.

٩١- وتقدم حكومة غانا التمويل لدائرة الاستدلال الجنائي.

٩٢- وفي كينيا، تعمل الإدارة الكيميائية الحكومية بصفة مختبر لاختبار المخدرات من أجل الاستدلال الجنائي. وتجري الإدارة تحليلاً لجميع المواد المضبوطة المشتبه في احتوائها على عقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف بغية التعرف على نوعيتها وكميتها. ويستدعى موظفو الإدارة إلى مواقع الجرائم لجمع عينات بحضور المتهم، وهو شرط بموجب قانون (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٤، ويدلون بإفادتهم في المحاكم بصفة شهود خبراء. وما فتئت الإدارة تقتني معدات لتحليل العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، ويحضر موظفوها باستمرار أنشطة تدريبية محلية ودولية من أجل تحسين مهاراتهم. وما برحت الإدارة تشارك في برنامج العمليات التعاونية الدولية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

٩٣- وبسبب الافتقار إلى الموارد، تلتزم مدغشقر الدعم من هيئات دولية لتنفيذ هذه التوصية.

٩٤- وأفادت نيجيريا بأنه على الرغم من حصول موظفي الأجهزة ذات الصلة على التدريب، فليس ثمة ما يكفي من التمويل والمعدات لأداء مهامهم.

٩٥- وأفادت السنغال بأنّ شعبة الشرطة التقنية والعلمية للشرطة الوطنية قد تم تعزيزها بالأفراد والمعدات بدعم من شركاء مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

٩٦- وأفادت سيراليون أنه على الرغم من أنها بذلت جهوداً لتدريب موظفي الاستدلال الجنائي لديها وتزويدهم بمعدات، فإنّ أخصائيي التحليل في مجال الاستدلال الجنائي لديها في حاجة إلى التدريب ومعدات الاختبار الميداني للمخدرات ليست وافية بالغرض في اعتراضات الخطوط الأمامية. فعلى سبيل المثال، لا يُستخدم جهاز للكشف عن أيّ احتكاك بالمخدرات والمتفجرات أو أيّ أثر لهما بسبب غياب المواد الاستهلاكية اللازمة لاشتغاله. ومن ثمّ فإنّ السلطات تعتمد على عمليات التفتيش البدني ولا يستطيع الفنيون تحديد أنواع معينة من المخدرات مثل الأمفيتامينات.

التوصية ١٠

٩٧- أوصي بأن تستعرض الحكومات الوثيقة المعنونة: *Minimum Requirements for Identification of Seized Drugs, a Document for Emerging Laboratories* (المتطلبات الدنيا لتحديد نوع المخدرات المضبوطة: وثيقة موجهة إلى المختبرات الناشئة)، التي أصدرها التحالف الاستراتيجي الدولي في مجال الاستدلال العلمي الجنائي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وذلك بغرض الاسترشاد بها في تحقيق التقدّم صوب استيفاء المعايير العالمية للحصول على شهادات اعتماد لمختبرات الاستدلال الجنائي بحلول عام ٢٠٢٥.

٩٨- وأفادت الجزائر بأنّ معهداً وطنياً للأدلة الجنائية وعلم الإجرام قد حصل على شهادتي الاعتماد ١٧٠٢٥ و ١٧٠٢٠ من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس/ اللجنة الكهربائية التقنية الدولية.

٩٩- وأشارت بروندي إلى أنّ الوثيقة المذكورة أعلاه ليست معروفة لدى سلطاتها القضائية.

١٠٠- وفي مصر، يوجد لدى مختبر متخصص في تحليل المخدرات أحدث الأجهزة، مثل مكشاف التأين اللّهي في كروماتوغرافيا الغاز وأدوات كروماتوغرافيا الغاز - مطياف الكتلة، وكروماتوغرافيا الغاز مع مطياف الكتلة، وأجهزة للاختبار المناعي.

١٠١- وأشارت غانا إلى أنّها لم تتخذ أيّ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية. وأشارت كينيا إلى أنّ تنفيذ هذه التوصية عبارة عن برنامج متواصل. وأشارت مدغشقر إلى أنّها لم تتخذ أيّ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية. وأشارت نيجيريا أيضاً إلى أنّها لم تتخذ أيّ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

١٠٢- وأشارت السنغال إلى أنه يجري القيام بدراسة بغية اعتماد مختبر تحليل المخدرات وفقاً للمعايير الدولية.

١٠٣- وأشارت سيراليون إلى أنّها لم تنظر بعد في الوثيقة لتنفيذها.

التوصية ١١

- ١٠٤- أوصيَ بأن تكفل الحكوماتُ تنفيذَ لوائحها التنظيمية المتعلقة بإتلاف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في أوانه وعلى نحو يتفق مع أحكامها القانونية.
- ١٠٥- وأفادت الجزائر بأنَّ إجراءاتها الخاصة بالتعامل مع النباتات والمواد المضبوطة أو المصادرة، من خلال الجهود الرامية إلى منع ومعاقبة تعاطي المخدّرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها، قد وُضعت بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٣٠-٠٧ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وأشارت الجزائر إلى أنَّ وحدات أمنية تقوم بإحراق وإتلاف المخدّرات التي تضبطها الأجهزة الأمنية المشتركة بحضور مدع عام في إطار عمليات سرّية تجرى وفقاً لخطة أمنية منظمة جيداً لمنع التسريب.
- ١٠٦- وأشارت بوروندي إلى أنها تقوم بإتلاف المخدّرات المضبوطة سنوياً.
- ١٠٧- وفي مصر، يجري إتلاف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بالتعاون مع السلطة القضائية وسلطات أخرى.
- ١٠٨- وأشارت غانا إلى أنها تقوم بإتلاف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في الوقت المناسب ووفقاً لأوامر المحكمة.
- ١٠٩- وأفادت كينيا بأنها نشرت في الجريدة الرسمية اللوائح التنظيمية لعام ٢٠٠٦ المتعلقة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (مراقبتها) (ضبطها، وتحليلها، والتخلص منها)، التي تتناول مسألة إتلاف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية.
- ١١٠- وأشارت مدغشقر إلى خططها الرامية إلى إنشاء لجنة مؤلفة من ممثلين عن الشرطة، والسلطات القضائية، ووزارة الصحة واللجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق مكافحة المخدّرات، من أجل متابعة إتلاف المخدّرات المضبوطة.
- ١١١- وأشارت نيجيريا إلى أنَّ أحرار المخدّرات في القضايا التي فُصل فيها بأمر صادر عن المحكمة العليا الاتحادية أُتلّفت علناً بحضور الجهات المعنية والجمهور.
- ١١٢- وأفادت السنغال بأنَّ التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية التي وضعتها الإنتربول بشأن ضبط المخدّرات وعرضها وإتلافها على يد المسؤولين عن تطبيق القانون يجري تطبيقها بصرامة وبأنَّ مراسم إتلاف المخدّرات المضبوطة تتم في كثير من الأحيان بحضور السلطات الإدارية والقضائية.
- ١١٣- وفي سيراليون، يتم إتلاف المخدّرات المضبوطة بشكل روتيني عقب النجاح في المقاضاة وفقاً للمتطلبات الواردة في التشريعات الوطنية.

التوصية ١٢

- ١١٤- أوصيَ بأن تسنَّ الحكومات تشريعات جديدة و/أو أن توائم التشريعات القائمة سواء في المنطقة أم داخل البلدان.
- ١١٥- وتتوافق تشريعات الجزائر بشأن مكافحة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية مع التشريعات القائمة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

- ١١٦- وأشارت بوروندي إلى أن البرلمان يستعرض اللوائح التنظيمية ذات الصلة.
- ١١٧- وأشارت مصر إلى قانونها لمكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، الذي هو قيد المراجعة من قبل لجنة ثلاثية مؤلفة من وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الصحة، بغية كفالة مواءمة التشريعات.
- ١١٨- وأشارت غانا إلى أن لديها التشريعات التالية: قانون العقاقير المخدرة (المراقبة والإنفاذ والعقوبات) لعام ١٩٩٠، وقانون مكافحة الجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة لسنة ٢٠١٠، وقانون مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٨.
- ١١٩- وأشارت كينيا إلى أنها تستعرض تشريعاتها الوطنية لإدراج التوصيات العملية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في عام ٢٠١٦.
- ١٢٠- وفي مدغشقر، يجري تنقيح القانون المتعلق بمراقبة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف.
- ١٢١- وأشارت نيجيريا إلى أن لديها تشريعات بشأن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.
- ١٢٢- وأفادت السنغال بأن خططها الاستراتيجية الوطنية تنص على إصلاحات قانونية لمواءمة التشريعات الوطنية والامتثال لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- ١٢٣- وفي سيراليون، تم تحديد الثغرات في التشريعات ذات الصلة ولكنها لم تُستعرض بعد؛ وهي قيد النظر على مستوى السياسة العامة. وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من أن البروتوكولات المبرمة فيما بين بلدان مبادرة ساحل غرب أفريقيا تنص على مواءمة القوانين في آخر المطاف، هناك حاجة إلى الدعم السياسي من الحكومات المعنية بتوجيه من الهيئات الدولية ذات الصلة.

التوصية ١٣

- ١٢٤- أوصيَ بأن تعتمد الحكومات نصوصاً قانونية بشأن استعادة رأس المال المرتبط بتجارة المخدرات وأن تحسّن ما لديها من نصوص قانونية في هذا المجال.
- ١٢٥- وأفادت الجزائر أنه، في إطار مكافحة غسل الأموال، تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٠١-٠٥ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بصيغته المعدلة والمكملة (الأمر رقم ١٢-٠٢ المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ والقانون رقم ١٥-٠٦ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما) على تدابير قانونية بشأن تجميد عائدات الجرائم وضبطها ومصادرتها.
- ١٢٦- وأشارت بوروندي إلى أن استراتيجياتها ذات الصلة لم توضع بعد في صيغتها النهائية.
- ١٢٧- وذكرت مصر أن لديها بالفعل قانوناً لمكافحة غسل الأموال (القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢) لتعقب الموجودات غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات.

- ١٢٨- وأشارت غانا إلى أنَّ قانونها بشأن مكافحة الجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة لسنة ٢٠١٠ يشمل استعادة رؤوس الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات.
- ١٢٩- وأفادت كينيا بأنها سنّت قانون عائدات الجريمة ومكافحة غسل الأموال (المعدل) لعام ٢٠١٧ وأنشأت وكالة استرداد الموجودات ولجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد.
- ١٣٠- وفي مدغشقر، من المقرر تحسين النصوص القانونية في إطار التنقيح الجاري للقانون بشأن مراقبة العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية والسلائف.
- ١٣١- وأفادت نيجيريا بأنَّ لديها إطاراً قانونياً، قيد الاستعراض، لاستعادة رؤوس الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات.
- ١٣٢- وأفادت السنغال بإقرار قانونها رقم ٢٠٠٤-٠٩ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن مكافحة غسل الأموال وإنشاء وحدة للاستخبارات المالية. كما أنشئ مكتب وطني لمكافحة الاحتيال والفساد.
- ١٣٣- وفي سيراليون، تشمل التشريعات القائمة لمكافحة غسل الأموال (قانون البلد المتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٥) جميع جوانب غسل الأموال وتنص على تعقب الموجودات ومصادرتها. ومع ذلك، يلزم، فيما يخص الموجودات الكائنة في الولايات القضائية الأخرى، توفير المساعدة القانونية المتبادلة. وهذه إحدى مبادرات التعاون التي تنظر فيها مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

التوصية ١٤

- ١٣٤- أوصى بأن تُشجّع الحكومات، في ظلّ الافتقار إلى تشريعات متوائمة، على الاستعانة الفعّالة بروتوكولات التعاون القائمة المبرمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، التي تعالج التحدّيات القضائية التي يفرضها الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم.
- ١٣٥- وفي الجزائر، كثيراً ما تطبق السلطات القضائية المسؤولة عن القضايا والإجراءات المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات الأحكام ذات الصلة الواردة في مختلف المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي، واتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. كما استخدمت الاتفاقية الأخيرة في قضايا الإرهاب فيما يتصل بتمويل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت الجزائر أنَّ التعاون الدولي فيما بين البلدان الأفريقية يمكن أن يكتسب زخماً جديداً من الأدوات الجديدة التي توفرها المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة (أفريبول)، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في حل القضايا التي يتناولها المحققون الأفريقيون والسلطات القضائية الأفريقية فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. وأشارت الجزائر إلى أنَّ جهازها القضائي يلجأ، في التعامل مع قضايا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بجميع أشكالها، إلى المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف التي يمكن أن تصدر بموجبها طلبات المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية. وتشمل تلك

المعاهدات اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٣٦- وأشارت بوروندي إلى أن اتباع النهج دون الإقليمي متواصل. وقد أبرمت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان. ويجري بانتظام استعراض تلك الاتفاقات وتُعقد اجتماعات مع سلطات تلك البلدان بغية تفعيل أطر التعاون الدولي.

١٣٧- وأشارت غانا إلى أن قانونها المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة لسنة ٢٠١٠ وقانونها بشأن تسليم المطلوبين لعام ١٩٦٠ لهما صلة بتنفيذ هذه التوصية.

١٣٨- وأشارت كينيا إلى أن تنفيذ هذه التوصية منصوص عليه في التشريعات الوطنية مثل قانون (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وقانون الهيئة الوطنية لحملة مكافحة تعاطي الكحول والمخدرات.

١٣٩- ومنذ عام ١٩٩٧، وضعت مدغشقر القانون رقم ٩٧-٠٣٩ بشأن مراقبة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف بمثابة قانون للمواءمة.

١٤٠- وأشارت نيجيريا إلى الاستعانة بفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، ومشروع التخاطب بين المطارات، وبرنامج CRIMJUST، واللجنة المشتركة مع البلدان المجاورة.

١٤١- وأفادت السنغال بأن خططها الاستراتيجية الوطنية أُقرت ويجري تنفيذها، وبأن الخطة تراعي جميع الجوانب القضائية التي يطرحها الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة.

١٤٢- وتعتمد سيراليون على تشريعاتها الوطنية مع مراعاة البروتوكولات الإقليمية ودون الإقليمية. وأشارت سيراليون إلى أنه يُتوقع أن تؤدي مواءمة القوانين في نهاية المطاف إلى القضاء على التحديات الملزمة لها.

ثالثاً- الاستنتاجات

١٤٣- وضعت معظم الحكومات الحبيبة استراتيجيات وطنية تتطرق أيضاً إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة محلياً، ولا سيما القنب، وقدمت بعض الحكومات معلومات عن العوامل الدافعة إلى استمرار الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي حددتها.

١٤٤- وبذل عدد من الحكومات جهوداً من أجل إجراء حوار مع المزارعين بشأن استبدال المحاصيل وما يتصل به من برامج لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية، بغرض إقناعهم بفوائد زراعة المحاصيل المشروعة كبديل عن زراعة القنب. وأشارت حكومات أخرى إلى نقص الموارد المالية اللازمة لهذه الأنشطة.

١٤٥- وعززت جميع حكومات المنطقة أنشطتها لتشجيع ودعم سلطات إنفاذ القانون لديها لتطوير وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على تقديم المعلومات ودعم التحقيقات، وكذلك التنسيق فيما بين الأجهزة على الصعيد الوطني.

١٤٦- وأُخذت جميع الحكومات المجيبة تقريباً خطوات لوضع استراتيجيات شاملة ترمي إلى تقليص الطلب على المخدرات وتشمل توعية الناس، وإجراء بحوث، وصياغة سياسات، وتوفير العلاج وإعادة التأهيل، بغرض التصدي للتحدي الذي يمثله الاستخدام غير المشروع للقنب، خاصة في صفوف الشباب.

١٤٧- وسعت جميع الحكومات المجيبة إلى دعم وتعزيز التعاون الإقليمي فيما بين أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة فيما يتعلق بتبادل المعلومات، والتجاوب مع طلبات التحرر وما يتصل بها من مساعدة، والتعاون في إطار عمليات منسقة ضد تهريب المخدرات.

١٤٨- وعلاوة على ذلك، استعرضت كل الحكومات استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بإدارة الحدود بهدف تحسين درجة التعاون بين أجهزة مراقبة الحدود، وقامت بتقييم تطبيق الضوابط الحالية بوسائل شتى.

١٤٩- وانضمت معظم الحكومات في المنطقة إلى مشروع التخاطب بين المطارات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الحكومات وسلطاتها المعنية بإنفاذ القانون كانت مدركة لأهمية علوم الاستدلال الجنائي في سياق التحقيقات المتعلقة بالمخدرات، مع تأكيد عدد من الحكومات على تخصيص الموارد المالية اللازمة لمختبرات تحليل المخدرات وتوفير التدريب للموظفين. وفي هذا الصدد، أشار عدد من الحكومات إلى الحاجة إلى الموارد المالية وغيرها من الموارد.

١٥٠- واتخذت بعض الحكومات إجراءات لاستيفاء المعايير العالمية لاعتماد مختبرات الاستدلال الجنائي. وأبلغت معظم الحكومات عن لوائحها التنظيمية وإجراءاتها لإتلاف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية.

١٥١- وقامت غالبية الحكومات المجيبة إما بصياغة أو بمواءمة التشريعات على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع وجود استعراضات جارية للتشريعات الوطنية في بعض البلدان.

١٥٢- وقامت معظم الحكومات بالفعل إما باعتماد نصوص قانونية تتصل باستعادة رؤوس الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات أو كانت هذه الحكومات بصدد تحسين ما لديها من نصوص قانونية في هذا المجال.

١٥٣- وقامت معظم الحكومات بالاستعانة الفعالة بروتوكولات التعاون القائمة المبرمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، التي تعالج التحديات القضائية التي يفرضها الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم.